معالم القرآن والسنة
مجلة محكمة
السنة الأولى ◆ العدد الأول ◆ ٢٠٠٥

عادل محمد عبد العزيز الغرياني*

تكامل العلوم الإنسانية والاجتماعية[١] مع المقررات الشرعية[٢]

مقدمة

لقد طال الأمد على اقتصار مدلول "علوم الشريعة" على الفقه والأصول والعقيدة والتفسير والحديث بالمفهوم التقليدي، وظلت العلوم الأخرى ذات المسميات المختلفة لا تندرج تحت اسم "علوم الشريعة" وإنه لم يعد يخفى على كل ذي بصيرة أن هذا الفصام كان من أكبر الأسباب التي أدت إلى الأزمة الفكرية عند المسلمين والتي سعى ويسعى المخلصون لتجاوزها، وما تواجدنا هنا مع هذه النخبة

---

* قدم هذا البحث في الندوة الدولية التي بعنوان "نحو صياغة حديثة لمقررات الدراسة الشرعية" من ٧-٨ فبراير ٢٠٠٤م أكاديمية الدراسات الإسلامية - جامعة ملايا - ماليزيا.

[١] نقصد بالعلوم الاجتماعية والإنسانية هي المعارف المتعلقة بدراسة الفرد والمجتمع. وعلاقة الفرد بالمجتمع ومؤسساته، وعلاقات الأفراد بعضهم مع بعض، ومن أهم هذه العلوم: علم الاجتماع، علم النفس، علم الإنسان، العلوم السياسية، الاقتصاد، التاريخ، ... إلخ.

[٢] حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى عدد من الدراسات القيمة والتي منها: عبد القادر هاشم رمزي. الدراسات الإنسانية في ميزان الرؤية الإسلامية. دراسة مقارنة. قطر. الدوحة. دار الثقافة. ١٩٨٤م؛ مصطفى عشوي. نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية. مجلة التجديد. السنة الأولى. عام ١٩٩٧م؛ محمد الغزالي. العلوم الإسلامية والعلوم الشرعية في الجامعات. مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات. عمان ١٦-١٩ ربيع الأول ١٤١٥هـ وقد نشرت أبحاث هذا المؤتمر في جزئين ونشر هذا البحث في الجزء الأول ص ٣٠٩-٣٢٣؛ علي أحمد بابكر. علاقة العلوم الشرعية بالعلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة.١٩٩٥م. ج٢. ص ٤٨٥-٤٩٤. والمقصود بالمقررات الشرعية هي تلك المقررات الدراسية التي تتناول المواضيع المتعلقة بالعقيدة والفقه وأصول الفقه كما جاء ذلك في النصوص (القرآن والحديث) وتعرف هذه بالعلوم النقلية.

الطيبة من علماء الأمة إلا دليل على صدق التوجه. والحقيقة أن الشريعة تشمل كل العلوم الاجتماعية والإنسانية بل وتشمل العلوم التجريبية في منطلقاتها ومقاصدها وكثير من تفاصيلها[١].

لقد أصيبت المعرفة بفصام كبير نجم عنه انقسامها إلى معرفة شرعية ومعرفة أخرى، ولا زال هذا الفصام يصاحبها حتى اليوم. لذا فإن هذه الظاهرة قد اعتبرها البعض أزمة حقيقية، ومن ثم فإن أزمة المناهج والمقررات التي نعانيها اليوم هي انعكاس لأزمة أخرى، هي أزمة التصنيف في العلوم الإسلامية بصفة عامة.[٢]

ويُحمِّل جمال الدين عطية مسؤولية إيجاد الحلول لهذا الفصام علماء الأزهر فيقول: "ويبادر إلى الذهن أن تلك هي مهمة الأزهر ورجاله، لأنهم هم أقرب الناس إلى فهم الإسلام وأقدرهم على الكتابة عنه ... ولكن الحقيقة، رغم وجود علماء الأزهر المتحررين من منهاج التأليف القديم والمطلعين على العلوم الحديثة والمتصلين بالمجتمع وشؤونه ومطالبه، أقول رغم وجود قلة من هؤلاء إلا أن المنهج الذي يسلكه الأزهر في دراسة الإسلام وعلومه واعتماده على فقه الأولين وعنايته بمشاكل الماضي التي لم يعد لها وجود في مجتمعنا الحديث، ثم عدم اطلاع الأزهريين على العلوم الحديثة وعدم اتصالهم بمشاكل المجتمع وحاجاته يجعل من المتعسر بل من غير المتصور أن يقوموا بهذا العبء، إذ كيف يتيسر لرجل الأزهر الذي لم يدرس علوم الاقتصاد أو القانون الدولي مثلاً أن يكتب عن التنظيم الواجب من وجهة نظر الإسلام للنواحي الاقتصادية والدولية في عصرنا هذا؟"[٣]. إننا لا نقره فيما ذهب إليه في تحميله كل هذا العبء الثقيل على الأزهر وعلمائه فقط! أقول: إن مهمة تجاوز العقبات

---

[١] بابكر، علي أحمد. ص ٤٨٥.

[٢] الزفتاوي، عصام أنس. *نظرات في مشكلات التصنيف في العلوم الإسلامية*. مجلة المسلم المعاصر. السنة ٢٦. العدد ١٠٤ محرم ١٤٢٣هـ ابريل ٢٠٠٢م. ص ١٠٣.

[٣] عطية، جمال الدين. *أفكار مبكرة في أسلمة العلوم*. مجلة المسلم المعاصر. السنة ٢٨. العدد ١٠٩. ص ١٥٠-١٥١.

وتحقيق التكامل لا يمكن أن يُلقى بها على عاتق فئة معينة أو مركز واحد فهي مهمة تنوء بحملها الجبال، عليه فإن هذه المهمة تكون من مسؤولية الجميع دون استثناء. وعلينا أن نقر بالصعوبات ثم البحث عن الوسائل والطرق التي تحقق ذلك الهدف المنشود، وقد أثار إعجابي ما ذكره قطب سانو في بحثه – التكامل بين الفكر المقاصدي ومناهج البحث في العلوم الإنسانية المعاصرة – حينما أشار إلى نقطة غاية في الأهمية وهي تحديد الصعوبة وإيجاد الحل في الوقت نفسه فهو يقر بصعوبة تحقيق أسلمة العلوم الإنسانية والاجتماعية وسهولة تحقيق التكامل ليكون وسيلة لتحقيق الأسلمة إذ يقول: "على أنه من الحري بالتحقيق والتقرير بأن قبول الأوساط السياسية والاجتماعية والفكرية لفكرة التكامل أهون وأسهل في نظرنا من قبول ذات الأوساط لفكرة الأسلمة، مما يجعل البحث في قضايا التكامل شأناً ضرورياً ومدخلاً أميناً للإسلام الشامل لجميع شعاب وفروع العلم والمعرفة "[١].

ومن ثم فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم تصور عام عن كيفية تحقيق تكامل مكين بين المقررات الشرعية والمقررات الإنسانية والاجتماعية في الجامعات. باعتبار أن المعارف الشرعية تعنى بالتركيز على نصوص الوحي بشعبتيه –الكتاب والسنة– وتحاول تقديم تفسير لها. وأن المعارف الإنسانية تركز حول الإنسان والظواهر المحيطة به[٢]. وانطلاقاً مما لهذا التكامل من أهمية قصوى وضرورة دينية، فإن هذه الدراسة تتبنى الدعوة العاجلة الملحة إلى وضع المقررات الدراسية في كل الأقسام الشرعية والإنسانية والاجتماعية بشكل تكاملي، حتى ترقى من مستوى الوسيلة أو الأداة إلى مستوى الكل الواحد المتكامل، ليخرج لنا جيل قادر على مواكبة ظروف ومعطيات العصر، قادر على تسخير العلوم التي درسها لحل أي مشكلة علمية أو

---

[١] سانو، قطب. *التكامل بين الفكر المقاصدي ومناهج البحث في العلوم الإنسانية المعاصرة*. مجلة تفكر. المجلد الثالث. العدد ١ . ٢٠٠١م معهد إسلام المعرفة. جامعة الجزيرة. السودان ص ١٠ ؛ وانظر للمزيد مصطفى عشوي. ص ٥٥.

[٢] سانو، قطب. ص ١٩.

اجتماعية قد تعترض طريقه.

نظرة الإسلام التكاملية للعلوم

إن كلمة العلم من وجهة نظر الإسلام أو كما يدل معناها اللغوي والاصطلاحي، فهي تشتمل على كل ألوان العلوم، بل ولا تفصل بينها فصلا حقيقيا، بل تعتبرها أجزاء لحقيقة واحدة كما أن الإسلام أفرز معارف تمتلك تفسيرًا علميًا دينيًا لكل الظواهر الكونية. من هنا فإن مهمة الشريعة تتلخص في تنظيم حركة الحياة التي تستوعب مختلف الظواهر والمسارات ذات العلاقة بالعلوم الطبيعية أو العلوم الأدبية أو العلوم الإنسانية. والحقيقة أن تسميات هذه العلوم مثل (Human Science) هي الأخرى إفراز لثقافة خاصة ومناخ فكري خاص فصلتها تماما عن الدين أو الشريعة، فالعلوم الإنسانية والاجتماعية فى الغرب لاعلاقة لها بالدين، وليس للدين رأي فيها، وهكذا بالنسبة للفنون والآداب، كالعلوم الطبيعية تماما بينما يمتلك الإسلام أرضية متكاملة لانبثاق علوم إنسانية واجتماعية خاضعة لتصوره ورؤيته الكونية.

إن العلم المقصود في القرآن الكريم والأحاديث النبوية لا يقتصر معناه على طلب الحصول على الشهادات، والإجازات العلمية، لكنه العلم الإيماني الذي يحقق لصاحبه الثقافة بكل أبعادها من فهم، واستيعاب، ومعرفة، وأحكام متزنة، وذهن متفتح، وإدراك ناضج صحيح، ونضج عقلي يظهر التميز والعبقرية في قدرته على الموازنة بين دينه ومعتقده وظروف مجتمعه من جهة، ومتطلبات عصره من جهة أخرى، دون إفراط أو تفريط.

والتعلم المطلوب شرعاً لا يقتصر على طلب العلوم الشرعية فقط –التي يعد طلبها والعلم بها فريضة على كل مسلم ومسلمة فيما يحتاجه من شؤون دنياه وأخراه–، لكن المقصود هو أن يسعى المسلم إلى التزود من العلوم الحديثة جميعها.

وكما ذكرنا فإن هذه العلوم هي أجزاء لحقيقة واحدة، لأن العلم من منظار

الإسلام هو كل متكامل فى تفاصيله ومكوناته،وتتداخل مجالاته وأجزاؤه مع بعضها، برغم تنوع قوانين وآليات حركة كل مجال؛ لأن العلم أيا كان حقله فإن مصدره واحد هو علم الله تعالي، وهو علم واحد لا يقبل التجزئة.وهكذا فالعلوم الطبيعية، بل وحتي الفنون والآداب، هي جميعا فى خدمة الإنسان وتساعده على أداء دوره وتكليفه على الأرض. وبما أن الإنسان يتعرف على تكليفه فى الأرض وعلى أساليب ارتباطه بالسماء من خلال الشريعة، فإن الأخيرة تعبر عن مسار محددات أي نوع من أنواع العلوم، وبالتالي فإن كل العلوم التى يمتلكها الإنسان تسير باتجاه واحد يوصل إلى الله سبحانه وتعالي.

نظرة القرآن التكاملية للعلوم

لقد أشار القرآن الكريم إلى عدد غير قليل من المعارف والعلوم بشكل مباشر وغير مباشر، وهي معارف نافعة لحياتنا ومعاشنا وصلاح أمرنا منها علم الجغرافيا وعلم الأرض (الجيولوجيا) وما يتعلق بهما من علوم، علم الأخبار، علم التفسير والتأويل، علم الإحصاء، علم الحكمة، علم الاجتماع، علم النفس، التربية، علم النفس الاجتماعي، علم نفس النمو وغيرها من العلوم الأخرى التي لها علاقة بالإنسان والمحيط الذي يعيش فيه.[١]

ولقد ألقى القرآن الكريم بظلال سوره وآياته علينا الكثير من المعارف التي تفتح باستمرار أبواباً للمعرفة والعلم كانت موصدة، ولعل ما أتى به القرآن الكريم من مسائل وقضايا لم تنحصر في يوم من الأيام بقضية واحدة محددة أو بعلم، بل إن القرآن الكريم ارتبط ارتباطاً وثيقاً مع مجمل العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأعطى لكل واحد منها مفاتيح الدخول لبحر المعرفة.

إن القرآن الكريم لم يوقف العقول على علم خاص بل أطلع البشر على علوم شتى

---

[١] انظر على سبيل المثال الدراسة القيمة للدكتور أحمد إلياس حسين حول المادة التاريخية في القرآن الكريم. ص ١٠٣-١٠٤.

وأشار إليها في مختلف الآيات القرآنية، وأراد منهم التعمق في باطن الكون كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللهُ مِنْ شَيْءٍ..﴾ الأنعام: ٧٥. فلو لم يقدروا أن يصلوا إلى ذلك لما ندبهم إليه. وقال تعالى: ﴿قُلْ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ﴾ يونس: ١٠١. ونظيرها الآية: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ الجاثية: ٣. وبذلك تعرف سعة القرآن وشموليته ودعوته للعلوم في كل زمان ومكان.

نظرة العلماء لتكامل العلوم الشرعية مع العلوم الإنسانية والاجتماعية

كان الغرض الأول من تدوين العلوم في الإسلام هو حفظ الشريعة، فكل علم يخدم ذلك الغرض فهو واجب الدراسة، ومن هنا كان الاشتغال بعلم المغازي والسير مكملاً لعلم الفقهاء، حتى رأينا عالماً كبيراً مثل أبي يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة الذي كان يعتز -فوق فقهه- بحفظ المغازي وأيام العرب ونحوها من تاريخ الفتوح والتوسع الإسلامي.

وقد ارتبط ببحث السنة النبوية في طور النشأة المباحث المتعلقة بتفسير القرآن الكريم والمباحث المتعلقة بالفقه والتاريخ، وكان السبب في ظهورها البحث في حقل الشريعة الإسلامية، ومن أجل ذلك اعتبر التاريخ -عند كثير من المتقدمين- من علوم الشريعة.[١]

ولِمَ نذهب بعيداً، وقد جمع كثير من فقهاء المسلمين وأئمتهم بين الفقه والتاريخ، ونستطيع أن نعد من هؤلاء الإمام الطبري (ت٣١٠هـ) فقد جمع بين المفسر والفقيه والمؤرخ، ولا يزال كتاباه في التاريخ والتفسير من أوثق مصادرنا وأقدمها في هذين الفنين. ومنهم ابن كثير الدمشقي، فقد اجتمع له كذلك التفسير والتاريخ، إلى جانب الإمام الحافظ الذهبي المؤرخ فقد كان فقيهاً

---

[١] حسين، أحمد إلياس. ١٤١١هـ. *منهج البحث التاريخي عند الكافيجي في رسالته المختصر في علم التاريخ*. مجلة كلية التربية. جامعة الخرطوم. ص ٦٤.

وحافظاً وكتاباه تاريخ الإسلام ودول الإسلام مشهوران في التاريخ كشهرة كتبه في طبقات الحفاظ وطبقات القراء، وسير أعلام النبلاء، وممن اشتهر كذلك بالجمع بين الفقه وحفظ الحديث والاشتغال بالتاريخ الحافظ المؤرخ شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ) فبينما تجد له كتباً في الحديث والفقه مثل كتاب المقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، وعمدة المحتج في حكم الشطرنج، وعمدة القارىء والسامع في ختم الصحيح الجامع إذا بك تجد له كتباً في التاريخ مثل كتابه المشهور الضوء اللامع في أخبار أهل القرن التاسع، وكتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ. وقد كان الحافظ المؤرخ السخاوي شديد الإيمان بعلم التاريخ وضرورته وأهميته لعلم الشريعة حتى لا يكاد هذا يستغني عنه وفي مقدمته لكتابه المشهور -التبر المسبوك- يشير إلى ذلك قائلاً: علم التاريخ فن من فنون الحديث النبوي، وزين تقر به العيون، حيث سلك فيه المنهج القويم المستوى، بل وقعه من الدين عظيم، ونفعه يتعين في الشرع، ولشهرته غني عن مزيد البيان والتفهيم، إذ به يعلم أهل الجلالة والرسوخ ما يفهم به الناسخ من المنسوخ، ويظهر تزييف مدعي اللقاء، ويشهر ما صدر منه من التحريف في الارتقاء لما تبين أن الشيخ الذي جعل روايته عنه من مقصده كان قد مات قبل مولده، أو كان اختل عقله أو اختلط، ... وتحفظ به الأنساب المترتب عليها صلة الرحم والمتسبب عنها الميراث والكفاءة حيثما قرر في محله وفهم. وكذا تعلم منه آجال الحقوق واختلاف النقود، والأوقاف التي ينشأ عنها من الاستحقاق ما هو معهود ... ويعتبر بما فيه من المواعظ النافعة ... والمباحث النظرية، والأشعار التي هي جل مواد العلوم الأدبية، كاللغة والمعاني العربية ولهذا صرح غير واحد من علماء المذاهب أولي الأمانات بأنه من فروض الكفايات الراجح ارتقاؤه على فرض العين. ويستدلون على قدرة علم التاريخ ومداناته لعلم الفقه والشريعة في الأهمية بما صنفه الإمام البخاري من الجمع بين صحيح

البخاري وتاريخ البخاري في العمل وفي المكان، فقد كان يصنف تاريخه ويكتبه في المدينة النبوية عند قبر رسول الله ﷺ وكان يفعل ذلك في الليالي المقمرة، وقد سوى بين الصحيح والتاريخ حيث حول تراجمه بين القبر النبوي والمنبر الشريف، ففي هذا الخبر، أكبر الدلالة على التكامل بين العلمين.[١]

وفي مجال اللغة فقد ثبت تاريخياً أن علماء المسلمين الأوائل قد مزجوا في دراساتهم التخصصية بين علوم الشريعة والعربية، فكان الدارس لعلوم الشريعة لا يراها بمعزل عن علوم العربية، بل كان المتخصص بالفقه وأصول التفسير والحديث وعلومه مختصاً أيضاً بالنحو والصرف والبلاغة ونحوهما. وخير مثال على ذلك الإمام أبوحنيفة الذي كان ذا باع طويل في اللغة حتى ينسب إليه بعض المصنفات فيها ككتاب المقصود في علم الصرف، والإمام الشافعي الذي كان يحتج بلغته حتى قال الإمام أحمد "كلام الشافعي في اللغة حجة"[٢].

لقد نعى ابن تيمية على الفلاسفة والمذهبيين عدم فهمهم لوظيفة تكامل كل من العلوم الشرعية والكونية في مناهج التربية فقد أدى انشقاقهم وتعصبهم إلى إشاعة الجبرية والكسل وركود العلم والإنتاج وتفرق الناس في ميادين العقيدة والشريعة[٣] ويرى ابن تيمية ضرورة الانفتاح على خبرات الآخرين وحذر من خطورة الانغلاق والانكفاء على علوم الشريعة وحدها، واستشهد بقول عمر بن الخطاب ﷺ: "إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية" وانتهى إلى أن من لم يعرف العلوم بخيرها وشرها، دخل عليه الأثر السلبي منها بسبب جهله بها.[٤]

---

[١] حسن، محمد عبد الغني. ١٩٦١م. *علم التاريخ عند العرب*. مؤسسة المطبوعات الحديثة. ص ١٨-١٩.

[٢] السعدي، عبد القادر. *علاقة الشريعة باللغة العربية*. ص ٢٢٣.

[٣] ابن تيمية. *الفتاوى*. كتاب الأسماء والصفات. ج٥. ص ١٥٦-١٦٢.

[٤] ابن تيمية. *المنطق. علم السلوك*. مجلد ١٠. ص ٣٠٠-٣٠٢.

واقع المقررات بجامعات الدول الإسلامية

يتضح من خلال عدد من الدراسات القَيمة التي أجريت من قبل عدد من الباحثين حول واقع المقررات ومحتوى منهج العلوم الشرعية في عدد من جامعات الدول الإسلامية[١] أن كليات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية في جامعات الدول الإسلامية تدرس العلوم الشرعية مثل: المدخل إلى علوم القرآن، والمدخل إلى علوم الحديث، والمدخل إلى العقيدة الإسلامية، والمدخل إلى الفقه الإسلامي.. إلخ بالطريقة التقليدية، التي تُدرس بها هذه العلوم بالأزهر - ويراعى في تنظيم المحتوى الأسس التي تراعى في تنظيم المواد الدراسية المنفصلة التي لا تراعي -في الغالب- التكوين الأصولي لنظم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأسرية. إذ يمكن أن نرى جزئيات كل نظام من نظم الحياة مبعثراً مشتتاً في مقررات موزعة في سنوات الدراسة المختلفة. والنتيجة أن الطالب يتخرج وليس لديه تطوراً إسلامياً كامل لحقائق الكون والإنسان، وحقائق الحياة الاجتماعية التي يعيشها.

وقد افتتحت جامعة الإمام محمد بن سعود قسماً خاصاً بالاقتصاد الإسلامي ألحقته بكلية الشريعة - كما استحدثت جامعة العلوم الإسلامية بماليزيا كلية خاصة بالاقتصاد والمعاملات الإسلامية من أجل بناء الفكر الاقتصادي على أسس إسلامية وإعداد رجال متخصصين في الاقتصاد والبنوك الإسلامية.

وقد خلص أحمد مدكور في دراسته التي أجراها حول المقررات الشرعية في جامعات: الأزهر، الإمام محمد بن سعود، الجامعة الإسلامية في إسلام آباد، دار العلوم بمصر. وقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بجامعة الملك سعود، وكليات

---

[١] من أهم الدراسات حول هذا أنظر علي أحمد مدكور، *محتوى منهج العلوم الشرعية في الجامعات*، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، ص ٣٦٣-٣٩٩ ؛ وأنظر أيضاً بكر كارلغا. *مناهج التعليم الديني العالي في تركيا نظرة اصلاحية*. بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات. ص ٣٧٣-٤٠٤.

الإلهيات بتركيا، وجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان إلى نتائج هامة منها[١]:

أ. أن هناك اهتماماً متزايداً في الجامعات الإسلامية بتدريس العلوم الشرعية، وتطوير مناهج هذه العلوم، لتصير أكثر قدرة على تلبية حاجات الطلبة وحاجات المجتمع وأكثر قدرة على مواجهة مشكلات العصر. ومع ذلك فهناك تفاوت في قدرة الجامعات المختلفة على تطويع محتوى مناهج العلوم، كي يؤدي مهمته في هذا الصدد. لكن السمة العامة لمحتوى المناهج أنها تعجز غالباً عن تحقيق الأهداف، وأسباب القصور هي:

١. الدوران حول نصوص القرآن والسنة والعقيدة وأصول الفقه، من خلال مقررات مثل: المدخل إلى علوم القرآن، المدخل إلى علوم الحديث، المدخل إلى علوم العقيدة، والمدخل إلى علوم الفقه.. إلخ وهذه المقررات تستوعب وقت الطلبة وجهودهم كما تستوعب الخطة الدراسية دون أن تدرب الطلبة على كيفية تناول النص من القرآن والسنة بالفهم واستنباط الأحكام وربط ذلك بالحياة.

٢. تدريس العلوم الاجتماعية وتنظيم محتواها في صورة مواد دراسية منفصلة. لا يجمع شتاتها جامع، فالنصوص والموجهات التي تحكم النظام السياسي في الإسلام أو النظام الاقتصادي مثلاً. نجدها مبعثرة بين عدد كبير من المقررات التي يدرسها الطلبة في سنوات مختلفة مما يجعل الربط بين حقائق العلم والتسخير لهذه الحقائق في خدمة الحياة من أشق الأمور على العقول الصغيرة التي ليس لديها رصيد من نصوص القرآن والسنة.

ب. إغفال تدريس العلوم الكونية من خلال العلوم الشرعية، وفصل العلوم الشرعية عن المواد العلمية.

ج. تدرس معظم العلوم الإنسانية – اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية في

---

[١] مذكور. ص ٣٩٢-٣٩٣.

جامعة الأزهر من منطلقات بعيدة تماماً عن التصور الإسلامي.

د. حشو الكتب التي تدرس في التخصصات الاجتماعية والتربوية والنفسية والعلوم التطبيقية عموماً بنظريات وفلسفات تناقض الدين ... وتدريس هذه الفلسفات والنظريات دون نقد أو تقويم في ضوء التصور الإسلامي الغائب أو المُغيب.

تحليل واقع المقررات الدراسية في جامعات الدول الإسلامية

إن نظرة متفحصة لواقع المقررات الإنسانية والاجتماعية والشرعية في جامعات الدول الإسلامية تمكننا من تقسيم الواقع إلى اتجاهين.

الاتجاه الأول

جامعات تدرس العلوم الشرعية بشكل منفصل نهائي عن العلوم الإنسانية والاجتماعية (المنهج التقليدي) ولا نجد في مقرراتها إلا بعض المواد التربوية ذات العلاقة بإعداد المعلمين.

الاتجاه الثاني

جامعات تحاول تأصيل العلوم الاجتماعية والإنسانية ودمجها بالمقررات الإنسانية والشرعية إلى جانب تعليم التقنيات الحديثة كالحاسوب والفلك وغيرها من العلوم إلى جانب المقررات الشرعية، وتسعى بعض الجامعات إلى وضع برنامج التخصص المساند أو التخصص الثاني إلى جانب التخصص الأصلي، لإحداث عملية التكامل بين العلوم.

وإذا ما أمعنا النظر في المقررات الدراسية في الاتجاه الثاني باعتبار أن الاتجاه الأول خارج عن نطاق التكاملية التي ننادي بها، فإننا نرى أن عملية محاولة خلق التكاملية لم تصل إلى المستوى المنشود، وذلك لأنه لا يزال تستخدم العلوم الإنسانية

والاجتماعية على أهميتها كوسيلة للوصول إلى غاية، أو عبارة عن وضع مقررات دراسية إضافية تثقل كاهل الطالب لأنها تدرس بشكل منفصل، وتكون فرصة تحقيق التكامل مرهونة بمدى قدرات ومهارات أستاذ المادة الشرعية أو الإنسانية أو الاجتماعية، ومدى قناعته بضرورة تلك التكاملية في العملية التعليمية.[١]

وقد يُعد الاتجاه الثاني الذي بذل -ولا يزال- يبذل أنصاره المزيد من المال والوقت في سبيل تحقيقه هو الأكثر سعياً من أجل تحقيق التكاملية مع ملاحظة -هيمنة العلوم الشرعية على العلوم الإنسانية والاجتماعية- رغم الدعوة إلى خلق نوع من الموازنة بين العلمين. إلا أن هذا الاتجاه يمر الآن بمرحلة من الركود بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة، وعلى الرغم من مرور زمن ليس ببسيط للدعوة إلى بسط برنامج أسلمة المعرفة وإسلامية التعليم لتطرح أمام الجامعات الإسلامية!! والدعوة إلى العمل الجاد للمنظمات والحكومات لكي توصي لدى الجامعات ومجامعها العلمية بتبني برنامج أسلمة المعرفة وإسلامية التعليم[٢] إلا أن كل هذه الدعوات لم تتلق فيما يبدو أذن صاغية.وقد يلام في ذلك أصحاب الفكرة أنفسهم فقد اقتصروا على نشر فكرة الأسلمة في عدد محدود جداً من الجامعات لتقديمها كنموذج لبقية الجامعات ولكن هذا أيضاً لم يكتب له النجاح -على الأقل- بالصورة التي كان يتمناها أو يدعي أصحاب الفكرة أنهم حققوه أو سوف يحققونه.

ولنتوقف قليلاً مع عملية التوسع في تدريس مواد الحاسوب ICT في الجامعات والدعوة إلى المضي بسرعة في هذا الاتجاه بحجة أنه سوف يُخرج جيل من العلماء القادرين على مواكبة العصر إننا لا نعارض بأي حال من الأحوال هذا التوجه ولكن عندما ننظر إلى واقع المقررات التي تُدرس تحت هذا العلم لطلاب الشريعة

---

[١] وقد قامت الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بإعداد دورات خاصة لأعضاء هيئة التدريس ومنحتهم درجة دبلوم في غير التخصص الفعلي لكل محاضر، وهي خطوة مباركة لو تم تفعيلها بشكل أفضل من الناحية التدريبية.

[٢] بشير، زكريا. ١٩٨١م. *إسلامية التربية والتعليم*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ١٦٦.

نجد أنها تقتصر على تعليم الآتي:

- مقدمة في علم الحاسوب.
- مدخل لدراسة الحاسوب.
- مبادئ الحاسوب.

وهذه المقررات لن تخدم طالب الشريعة أو على الأقل لن تُخرج لنا علماء قادرين على تسخير علوم الحاسوب في خدمة الشريعة، إذ لا نجد من ضمن هذه المقررات استخدام الحاسوب في الحديث أو في قضايا الفقه، في حين أننا نجد ذلك بوضوح في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي قطعت شوطاً لا بأس به في هذا المجال.

إن ذلك القصور في مقررات الحاسوب داخل كليات الدراسات الإسلامية بصفة عامة ناجم -في اعتقادنا- من النظرة القاصرة التي لا يزال عدد كبير من علماء الشريعة وبعض القائمين على أمور الجامعات التي ينظرون بها إلى العلوم غير الشرعية باعتبارها أدوات أو وسائل وليست كل متكامل مع العلوم الشرعية.

فإذا كانت الأدوات البحثية المساعدة كالفهارس المتنوعة والكشافات ... إلخ. كانت إضافة حاسمة لصالح العلوم الشرعية، فإن مرحلة الحاسوب هي تغيير جذري في مفهوم المسافات لا بد أن يتبعه تطوير حقيقي يسهم في تجديد العلوم الشرعية وإحيائها، وليس مجرد تغيير الوسائل من كتاب إلى أقراص ليزر، مع بقاء المادة العلمية نفسها مصاغة بالأسلوب نفسه.دون تفهم حقيقي إلى أن التطوير الأداتي لابد أن يصحبه تطوير حقيقي يساعد على النهضة العلمية وليس العكس.[١]

لذا "فلابد من وعي ثقافي وفلسفي ومعرفي عميق -وليس فقط وعي تقني- بطبيعة المواصلات الثقافية الحديثة، لأن صياغة العلوم الإسلامية باستخدامها في ظل عدم الوعي لذلك أو العمل تحت ألا وعي -اللهم إلا الوعي التقني- يجعلنا أبداً توابع

---

[١] الزفتاوي. ١٦٨.

ثقافياً، دون خدمة حقيقية للعلوم الإسلامية تخرجها من حجر الجمود ...".[١]

وعند الإطلاع على الكثير من برامج الجامعات وجدنا أنها قررت في أقسام الشريعة والدعوة وأصول الدين في كلياتها ومعاهدها تدريس اللغة العربية: نحوها، وصرفها، وبلاغتها ساعات نراها لا تناسب مع تضلع الدارس للشريعة في علوم هذه اللغة، وبعض تلك الأقسام قد أغفل فيها تقرير مادة اللغة وكان ذلك على مختلف مراحل الدراسة الجامعية[٢]. هذا هو الواقع الذي عليه المقررات باختصار في جامعات الدول الإسلامية.

العثرات التي تقف في وجه تفعيل التكامل

إن علاقة المقررات الشرعية بالعلوم الاجتماعية والإنسانية في جامعات الدول الإسلامية تمر الآن بوضع محدد ومضطرب وبطيء الحركة، وتواجه عقبات ينشؤها كثير من القائمين على أمر التدريس في الجامعات. إلى جانب عثرات أخرى تعترض عملية تفعيل التكامل بين المقررات الشرعية والعلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية بشكل صحيح وسريع منها:

١. إن قيام علم نفس إسلامي الطابع كخطوة نحو تأصيل هذا العلم –على سبيل المثال– لا تتم إلا إذا قام العلماء المخلصون بأبحاث تجريبية وميدانية مكثفة على طول العالم الإسلامي وعرضه بالطريقة التي تسمح في المستقبل للمنظرين النفسانيين المسلمين بوضع نظريات من أصول تجريبية وميدانية طبقت على أفراد مؤمنين... لذلك لا يمكن تأسيس علم نفس إسلامي ما لم يكن تحت أيدينا العدد الكافي من نتائج الأبحاث التجريبية

---

[١] المرجع نفسه.

[٢] للمزيد من المعلومات حول تكامل اللغة العربية مع العلوم الشرعية. انظر توفيق حمارشة. ص ١٨٥-١٨٧؛ وانظر أيظاً عبد القادر السعدي. ص ٢٢٣-٢٣٤.

الإسلامية لوضع النظريات المناسبة.[١]

٢. ربط بعض المؤسسات الإسلامية فكرة التكامل بفكرها الذي تنادي به والتعصب له إذ يقول أحد المنادين بفكرة أسلمة العلوم "إن هذا التكامل بين المعارف الشرعية والمعاؤف الإنسانية والاجتماعية المعاصرة يمثل جزء لا يتجزء من مشروع التأصيل الإسلامي الكبير الهادف إلى إسلام العلوم والمعارف الإنسانية والاجتماعية المعاصرة بفلسفتها ومناهجها ومنطلقاتها ..."[٢]. ويقر صاحب الفكرة بنفسه بالصعوبات التي تواجه ما ينادي إليه فيقول: "إذ أنه من المشاهد أن ثمة صعوبة بالغة في الوصول إلى إسلام عاجل لكثير من العلوم والمعارف الإنسانية المعاصرة، وذلك نتيجة للعقبات الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تعرقل سير إسلام المعرفة في العصر الحاضر من سائر الجهات والمرافق والأدوات في جميع أنحاء العالم الإسلامي وغير الإسلامي"[٣]. ومثل هذه الدعوة قد لا تشد أنظار المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو احداث عملية التكامل أو الدمج التام التي ندعو إليها.

٣. تمسك بعض العلماء بالنظر إلى العلوم الإنسانية على أنها ليست أكثر من أداة، خاصة اللغة العربية، فيقول مثلاً توفيق حمارشة: "إن علاقة اللغة العربية بالعلوم الشرعية هي علاقة الوسيلة بالغاية والوعاء بالمحتوى"[٤] ونحن نعلم مقدار العلاقة بين الشريعة واللغة العربية، ويكفي دلالة على ذلك أن الله

---

[١] بدري، مالك. ١٩٨١م. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ص ٣٨٠ وهناك محاولة قيمة للدكتور رمضان محمد القذافي في كتابه علم النفس في الإسلام للربط ما بين الإسلام وعلم النفس الحديث. ولكن تنقص محاولته تلك الجانب التجريبي الذي أشار إليه الدكتور مالك بدري في دراسته. وقد نشر الكتاب سنة ١٩٩٩م عن طريق جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بالجماهيرية الليبية. والكتاب مقرر بجامعة الفاتح وكلية الدعوة الإسلامية بطرابلس لطلاب قسم علم النفس.

[٢] سانو، قطب مصطفى. ص ٩.

[٣] سانو، ص ١٠.

[٤] حمارشة، توفيق. *علاقة علوم الشريعة باللغة العربية*. مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح. ١٩٨٤. الأردن. ١٩٩٥م ص ١٨١.

تعالى قد ذكر نزول القرآن بهذه اللغة في احدى عشرة آية، إلى جانب تلك الصلة القوية التي تجمع بين المسائل النحوية، لأن النحو من فنونها، كما أن للأبحاث اللغوية أثر واضح في أحكام الفقه الإسلامي وارتباط الأحكام الفقهية بالمسائل اللغوية يتحقق في مناحي شتى، من أبرز ذلك العلاقة بينهما في الاشتراك والتضاد وفي العموم والخصوص وفي الإطلاق والتقييد[١].

٤. ترسخ بعض المعلومات والمفاهيم الخاطئة حول العلوم الإنسانية والاجتماعية في أذهان بعض علماء الدين، فعلى سبيل المثال إقتران علم النفس باسم فرويد الملحد اليهودي، وعلم الاجتماع باسم دوركايم وماركس اليهوديان.في أذهان كثير من العلماء والمثقفين المسلمين هي التي تجعل بعض هؤلاء المثقفين والمفكرين وبعض علماء الدين يتخذون موقفاً سلبياً، وقد يكون عدائياً من العلوم الاجتماعية، وهذا الموقف السلبي ليس إلا رد فعل عاطفياً غالباً ما يتسم بالتعميم والتبسيط[٢]. كما تقترن أيضاَ صورة العلوم الشرعية بشكل خاطئ في أذهان بعض علماء العلوم الاجتماعية والإنسانية بأنها علوم جامدة ودليل على التخلف وخاصة عند الملحدين والعلمانيين.

اقتراحات عامة لتفعيل التكامل بين المقررات الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية[٣]

١. العناية بتدريس اللغة العربية في كل المجالات المعرفية.

٢. ضرورة التوسع في التخصص الفرعي لكل من طلبة الشريعة والعلوم الإنسانية

---

[١] السعدي، عبد القادر. ص ٢٢٨.

[٢] عشوي، مصطفى. ص ٥٥.

[٣] للمزيد انظر محمد محمد امزيان. ١٩٨١م. *منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. سلسلة الرسائل الجامعية. ج٤. ص ٢٢٦-٢٢٧.

والاجتماعية. وهذا التخصص الفرعي يمهد للطالب سبل الاجتهاد والمشاركة العلمية الواعية في تقديم الصورة الإسلامية أو البديل الإسلامي في هذا الحقل في المستقبل القريب[١]. مع التركيز على الجانب التدريبي العملي وعدم الإكتفاء بالجانب النظري وحده أثناء تدريس المقررات.

٣. إعداد محاضرين قادرين على تفعيل ودمج المقررات واستغلال العلوم في مجالها الصحيح.

طرق ونماذج لتحقيق التكامل بين العلوم الإنسانية والاجتماعية والمقررات الشرعية[٢]

بادىء ذي بدء لابد من الإشارة هنا إلى أمر مهم للغاية وهو أن الاقتراحات التي قدمها العلماء المسلمون لتحيق التكامل ما تزال اقتراحات يغلب عليها الطابع المثالي، ولا تقدم حلولاً علمية لتقدم هذه العلوم في العالم الإسلامي، إلا إذا استثنينا بعض الجهود التي بدأت تتبلور في بعض المؤسسات والمعاهد والجامعات، لتصميم منهاج دراسي يحقق الاندماج أو التكامل بين معارف الوحي (الدراسات الشرعية)، والعلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة، وذلك لإزالة التنافر بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية الحديثة[٣].

إننا نرى إمكانية تحقيق التكامل بوضع مقررات جديدة تكون فرصة تحقيق التكامل فيها أكبر بين العلوم الشرعية والإنسانية والاجتماعية مثل[٤]:

فقه التنزيل أو علم التنزيل: بحيث يتضمن هذا العلم دراسة الشروط الاجتماعية

---

[١] زرزور، عدنان محمد. ١٩٩٤م. *منهجية التكامل مع علوم الشريعة في ضوء التحديات المعاصرة*. بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموحات، الأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. ١٩٩٥م. ج١. ص ١٣٩.

[٢] للمزيد من الأمثلة حول تكامل العلوم الشرعية مع العلوم الإنسانية والاجتماعية. انظر علي أحمد بابكر. ص ٤٩٢-٤٩٣.

[٣] عشوي. ص ٦٦.

[٤] زرزور، عدنان محمد. ص ١٣٥.

للتنزيل أو تطبيق الأحكام، خاصة مع الحاضر الذي نعيشه، وقد يتضمن كذلك مسألة مرحلية الأحكام المتعلقة بالدولة، وعلاقاتها بالدول والمجتمعات الأخرى غير المسلمة.

الفقه الحضاري: أو قيم الحضارة الإسلامية وأعلامها، ويتضمن هذا المقرر الحديث عن القيم الكبرى والمعاني الإنسانية الجامعة التي حملها الإسلام إلى العالم كالتسامح الديني والتعددية، وحقوق اللإنسان والتكافل الاجتماعي.. وسائر اسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية إلى جانب لمحة عن أعلام الحضارة الإسلامية.

علم الاجتماع الإسلامي

إن الهدف الأساسي من إيجاد "علم إجتماع إسلامي" هو صياغة وتوضيح النظرية الاجتماعية الإسلامية، فالإسلام نظام اجتماعي شامل وكامل، بل هو فريد من نوعه وليس هناك نظاماً يشبهه، وإذا إستثنينا بعض الأحكام الأخلاقية الخاصة بالأفراد أو بعض العبادات التي قد يبدو لأول وهلة أنها ليست اجتماعية، كالصوم والصلاة، وإن كانت في نتائجها وتبعاتها إجتماعية، فكل العبادات إجتماعية: الزكاة والحج، الزواج والطلاق.. الخلافة، وفي نهاية المطاف الأمة التي هي وسيلة وغاية في الوقت نفسه. ولكن النظام الاجتماعي الإسلامي يرتكز على ركيزة واحدة ووحيدة هي الله سبحانه وتعالى. فالتوحيد بكل ما تقتضيه هذه الكلمة من عظمة وجلال، هو العمود الفقري للنظرية الاجتماعية الإسلامية. فوحدانية الله سبحانه وتعالى تتراءى في وحدة الناس بالرغم من اختلاف ألوانهم وألسنتهم وطاقاتهم العقلية وأصولهم البيولوجية، فهم جميعاً من آدم وآدم من تراب، والأمة الإسلامية لا تتكون من أصول عرقية أو قومية أو جغرافية أو تاريخية.. وليست وقفاً على شعب معين أو سلالة خاصة، فهي عبارة عن مجموعة شعوب وأمم ودول ذات عقيدة واحدة و"أيديولوجيات" عدة وبالتالي فهي مفتوحة لكل الناس شريطة أن يؤمنوا بالله رباً وبالإسلام ديناً يقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ

اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ الحجرات: ١٣.

لذلك فالمطلوب علم اجتماع إسلامي نابع كلية من قضايا الإسلام فهماً وتحليلاً، آنياً ومستقبلياً، فكراً وممارسة، وبالتالي فهو يستطيع حينئذ منافسة النظم التحليلية الأخرى بكامل الحرية والثقة. أما أن يكون كما هي العادة في الدراسات الجامعية - مكتفيا بنقل وتطبيق مناهج وأطر فكرية أنشئت داخل بيئة اجتماعية وثقافية مختلفة تماماً بل متناقضة كلية مع المجتمع الإسلامي المنشود، فذلك شيء لا أرى له أية أهمية ولا حتى ضرورة.

إن الذي ينبغي التأكيد عليه في هذا المقام، هو أن دور علم الاجتماع الإسلامي، ليس فقط في تكامل المعرفة الإسلامية، بل في تعميقها وإعطائها النفس الجديد الذي هي في حاجة إليه، دور أساسي وحاسم. إذ طبيعة علم الاجتماع نفسها تحتم أن يكون علماً نقدياً متحركاً، عاملاً على تعرية الآليات التي تتحكم في سير البنى الاجتماعية. كما أنه يفضح الأيديولوجيات بإظهار جذورها، وإن كان استعمل في الغرب لتسويغ أيديولوجيات وفلسفات معينة. ولكن هذا لا يعني أبداً أن علم الاجتماع هو المفتاح السحري لكل شيء، فهو واحد من بين كل العلوم الاجتماعية، التي يجب الاهتمام بها من طرف الإسلاميين، وإن كانت مساهماته هامة، فهي تبني بدون فائدة إذا لم توجد البيئة الاجتماعية والنفسية التي تساعد على فعاليته.

ومن الأمثلة الأخرى التي يمكن إيرادها في كيفية تحقيق التكامل بين المقررات الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية ما يلي:

مادة التفسير

أن تكون المادة التي تُدرَّس ملائمة للعصر، بحيث يعيش الدارس مع آيات القرآن الكريم، وكأنها الآن أنزلت، فلكل زمان تفسير وفهم، وصدق ابن مسعود في بيانه عن القرآن: [لا يَخْلَق -لا يبلى- عن كثرة الردّ]. وعوضاً عن أن تكون

مادة التفسير حشواً للذاكرة بالمعلومات، وأقوال المفسرين المختلفة فقط، تكون هذه المادة متلائمة مع حياة المسلمين في كل زمن، وتوجههم للعمل والدعوة والحياة السعيدة.

وإذا ما بدأنا بإصلاح المقررات في المجالين من خلال ربط آيات القرآن بواقع الحياة وحاجات العصر، ودقائق العلوم، نكون قد وضعنا أنفسنا على الطريق القويم، والمنهج السليم. والنتيجة من ذلك، أن هذا المثقف المتعلم، وبعد أن يوسع دائرة علمه وثقافته لن ينسى ما مرّ معه من تأصيل المعارف في ذهنه عن طريق حفظه لكلام الله والعمل به. والتاريخ أمامنا شاهد على صدق هذا المنهج، وصلاحية هذا الأسلوب: الجمع بين علوم الشريعة وعلوم الحياة. فهذا ابن سينا، والرازي، والفارابي، والخوارزمي، وغيرهم، كيف كانت بداية دراستهم!!

الفقه

إذا كان موضوع الفقه هو أفعال المكلفين؛ وهو السلوك الفردي والاجتماعي وما ينتظم ذلك كله من علاقات، علاقة الفرد بربه (عبادات) وعلاقته بالمجتمع (معاملات)، فإن هذا هو الذي يكون الواقع الذي يتّل عليه الحكم الشرعي، ولا يستطيع الفقيه أن يتزل حكماً على شيء من هذا الواقع إن لم يكن على دراية تامة به، والحكم على الشيء، كما يقول المناطقة، فرع عن تصوره. فالفقيه إنما هو الفقيه بأحوال عصره وأوضاعه وثقافته واتجاهاته وعاداته، ومشاكله اليومية ومستجدات الحياة وتطورها فيه، فكل زمن له حاجاته ومستواه الحضاري، إن الإمام الشافعي رحمه الله (١٥٠-٢٠٤هـ) واضع اللبنة الأساسية في أصول الفقه أشار في رسالته: "لا يحل لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم، ولا خبرة له بسوقه"[١].

وينقل ابن القيم رحمه الله (ت٧٥١هـ) عن الإمام أحمد رحمه الله (١٦٤-٢٤١هـ)

---

[١] الشافعي، محمد بن ادريس. ١٩٧٩م. *الرسالة*. تحقيق أحمد شاكر. القاهرة: ص٥١١.

إن من خصال المفتي الضرورية "معرفة الناس" وعلق على ذلك: "فهذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتي والحاكم ... بل ينبغي له أن يكون فقيهاً في معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال، وذلك كله من دين الله"[١].

والعلم الذي يتناول هذه القضايا هو العلم الاجتماعي، بل العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية، وقد أشار يوسف القرضاوي إلى ضرورة هذه المعرفة، إذ كيف يستطيع المجتهد أو المفتي أن يحكم في قضايا الاجهاض وقضايا الهندسة الوراثية والجينات وعوامل الوراثة إن لم يطلع على مستجدات العلم الحديث عن الحيوانات المنوية والبويضة؟، وأن أية دراسة اسلامية تستبعد هذه العلوم من مناهجها لا يمكن القول بأنها تكوّن رجالاً ذوي أهلية للاجتهاد[٢].

ويرى حسن الترابي أنه كما لا يمكن أن يجتهد في الفقه الإسلامي من لم تكن له دراية بعلوم الشريعة، فلا يصح كذلك أن يجتهد في الشريعة، من لم يكن على علم وتمكن من العلوم الإنسانية والاجتماعية تمكناً كافياً: "لا يمكن أن نجتهد إلا إذا تعلمنا علوم الطبيعة كما نتعلم علوم الشريعة ذلك إن علم الطبيعة يقصد (به) ما يصطلح عليه بالعلوم الانسانية والتطبيقية هو الذي يعرفك بالواقع وإدارته، ومهما حصل لك من العلم الديني بمعالجات الشريعة وبأدوية الشريعة، فلابد لك من تشخيص المجتمع لتعلم الداء، ثم تقدّر ما هو الدواء الشرعي، الذي يناسب ذلك المجتمع، وذلك يستدعيك أن تدرس المجتمع دراسة اجتماعية اقتصادية، وأن تدرس البيئة الطبيعية ... حتى تستطيع أن تحقق الدين بأكمل ما يتيسر لك"[٣].

---

[١] ابن القيم. *إعلام الموقعين عن رب العالمين*. ج٤. ص ٢٠٤.

[٢] القرضاوي، يوسف. *الاجتهاد في الشريعة*. ص ٤٨.

[٣] الترابي، حسن. ١٩٩٠م. قضايا التجديد- *نحو منهج أصولي*. الخرطوم: معهد البحوث والدراسات الاجتماعية. ص ١٧٦-١٧٧.

وهذا أمر يكاد يتفق عليه الذين كتبوا في التجديد من المعاصرين كما أشار إليه بعض القدماء أيضاً كالشاطبي (ت٦٩٠هـ) في موافقاته وغيره. فبسط الحكم الشرعي على الواقع يتوقف على معرفة هذا الواقع معرفة كافية، ولكن ينبغي الآن في عصرنا الذي تعقدت فيه المشكلات، وتشعبت المعارف أن لا يقتصر المجتهد على هذه المعارف العامة، بل ينبغي له أن يتخصص في الشريعة، وفي الواقع الذي يجتهد فيه، كأن يكون عالماً بالشريعة وبالاقتصاد، أو بالشريعة والهندسة الوراثية، حتى لا ينفصل الدين عن الحياة ومجراها، الذي لا يتوقف عن الصيرورة والتغير، ولا يبقى الفقيه يردد أحكاماً مجردة في ذهنه أو في كتبه يحفظها، ولكن ليس لها صلة واضحة بواقع الناس. فهذه المعارف الإنسانية التي تعنى بدراسة الإنسان من جميع نواحيه عناصر مهمة في منهج المجتهد، وتطلعه إلى أن يرعى مصالح الأمة، كما يرعى النصوص التي يتزلها على واقع الحياة، وبذلك يأخذ المجتهد في منهجه بمعطيات الشريعة ومقاصدها والمصالح المعتبرة فيها، كما يأخذ بمعطيات عصره ومشاكل الناس التي هي موضوع الحكم الشرعي ومحله وموقع تنزيله.

وكما تعد المصلحة من أهم أسس العلاقة بين الشريعة والعلوم الإنسانية، فكل العلوم الإنسانية والاجتماعية ولا شك أنها تهدف إلى تحقيق شيء ما للإنسان، ولايتصور أن تكون عبثاً. ومقاصد الشريعة الإسلامية وعللها تتلخص في تحقيق المصلحة الإنسانية. فإذا نظرنا إلى مبادئ علم من العلوم ومقاصده وتفصيلاته وقارنا ذلك مع نظرة الشريعة للأمر نفسه فسنجد إما اتفاقا مع الشريعة أو مخالفة لها. وبناء على ذلك تحدد العلاقة مع الشريعة إن كانت علاقة إتقان، أو علاقة منافرة. فعلم الاقتصاد مثلاً، الذي يتكون من مجموعة نظريات وأحكام فقهية تنظم مسار المال ومصادره ووسائل تنميته والتعامل معه، يهدف لتحقيق مصالح الناس في هذا المضمار والشريعة اشتملت على الأحكام التي تكون هذا العلم وهي تستند على قواعد عامة أو على أحكام جزئية مثل إباحة البيع والشراء ووجوب القيام بالزراعة، وتحريم التطفيف

بالكيل والميزان وتحريم الاحتكار... إلخ، أو على علل وحكم تشريعية، والمجتمع المسلم مطالب بأن تتفق مقاصد الاقتصاد فيه مع مقاصد الشريعة، وإذا لم يحدث ذلك وكان علم الاقتصاد مختلفاً في مبادئه ومراميه مع الشرع ويهدف لتحقيق غايات أخرى تتعارض مع الشرع تكون العلاقة هنا بين الشريعة وهذا العلم علاقة اختلاف وتقف الشريعة بأحكامها ومقاصدها ضد مسار هذا الأمر[١].

إن الشريعة الإسلامية لا تساير أفعال الناس وعاداتهم فتقرها، وإنما تضع المنهاج الذي لا تضارب فيه ولا مفسدة، وقد تتفق العلوم الإنسانية في حركتها مع منهج الشرع فتقرها الشريعة، وقد نجد في حركة هذه العلوم ما يتعارض مع منهج الشرع فيقوم الشرع ويضعه في لطريق السليم.

علم النفس

عرض الدكتور العاني خلال محاضرة ألقاها بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوان (نحو منهجية تكاملية بين الفقه وعلم النفس) يوم ١٩٩٨/٧/١٧م عدة نقاط هامة توجب تكامل الفقه وعلم النفس لحل كثير من القضايا العالقة خاصة القضايا المتغيرة ولعل من أهمها:

ما الفرق بين علامات البلوغ والبلوغ ذاته؟ هل البالغ راشد؟ وما علاقة الرشد بالبلوغ؟ ومن هو المجنون، صفاته خواصه، ومحدداته. ما هو الموقف الفقهي من المريض النفسي: العصابي والذهاني؟ هذه أمثلة وغيرها يرى في علم النفس المعاصر إجابات واضحة محددة تقوم على الحس والمشاهدة والتجربة، ويرى الفقه المعاصر غائب عن هذه الساحة، ووجوده فيها من الضرورة بمكان. ثم يقول: لا مندوحة عن التكامل بين الإثنين للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها إجابة شرعية معاصرة".

---

[١] بابكر. ص ٣٩١-٤٩٣.

تكامل العلوم الشرعية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار الفلسفة والمنهج والموضوع

يستلزم هذا التكامل ضرورة إعادة بناء هذه المعرفة الإنسانية والاجتماعية وفق أسس توحيدية ناصعة ترى في الوحي الإلهي الأزلي مصدراً دائماً وأساساً لفلسفات المعارف وأهدافها وغاياتها.

تكامل العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار المنهج[١]

ويمكن تحقيق التكامل في هذا الجانب من خلال الإستفادة من إلتقاء منهج الاستنباط المتبع في العلوم الشرعية، مع منهج الاستقراء المتبع في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بحيث تصبح العلوم الشرعية مجالاً لاستنباط فرضيات من طرف العلماء الاجتماعيين المسلمين واختبارها في الواقع، ويصبح التراكم المعرفي الذي ينتج عن العلم التجريبي أو الوصفي في إطار العلوم الاجتماعية مجالاً للتنظير واستخلاص القواعد والقوانين العامة للسلوك الفردي والجماعي من طرف علماء الشريعة.[٢]

ومن ثم فليس من الأمر المنكور في أن المعرفة الإنسانية والاجتماعية تحتاج إلى تطعيم بايجابيات المعرفة الشرعية في إطار المنهج، ويمكن أن يتم ذلك من خلال توظيف العديد من المناهج البحثية التي تصبح بها المعارف الشرعية وخاصة المعرفة الأصولية والمعرفة الحديثية، فثمة أدوات بحثية شرعية معتبرة، يمكن توظيفها في الدراسات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة، بغية الوصول إلى ضبطٍ محكَّم للآثار المترتبة على الظواهر المادية التي تطرأ على حياة الإنسان وتؤثر فيها، وبغية تسخير

---

[١] يقصد بالمنهج تلك المنظومة الفكرية الاجرائية والمعرفية التي يستعين بها الباحث من أجل الوصول إلى مبتغاه من البحث. وتكون هذه المنظومة من مجموعة من الأدوات البحثية التاريخية والتحليلية والوصفية والتجريبية وتؤثر الفلسفات في توجهات هذه المناهج وفرضياتها وأساسياتها. سانو. ص ١٧.

[٢] عشوي. ص ٨٠.

نتائج الدراسات المختلفة لمصلحة الإنسان المكلف بعمارة الكون "[١]

تكامل العلوم الاجتماعية والإنسانية من حيث الموضوع

نقصد بهذا التكامل تكاملها في القضايا الأساسية التي تتمحور حولها كل واحدة منهما، فمن المعلوم أن المعارف الشرعية تعنى بالتركيز على نصوص الوحي بشقيه -الكتاب والسنة- وتحاول تقديم تفسير لها، وأما المعارف الإنسانية فإنها تتركز حول الإنسان والظواهر المحيطة به، وتحقيقاً لمبدأ التكامل، فإنه من الممكن أن يتم توسيع دائرة اهتمام المعارف الشرعية من التركيز على النص فقط إلى التركيز على النص والجهة التي يخاطبها النص الشرعي وهي الإنسان، بحيث تتم بلورة الدراسات التي تعنى بالكشف عن هذا الإنسان والواقع الذي يعيش فيه والظروف التي تؤثر فيه، على أن تقوم فكرة التكامل هنا على ضرورة الربط بين الحكم ومحل تطبيقه، نعني أنه إذا كانت الدراسات الشرعية تروم الوصول إلى الحكم الشرعي في معظم الأحيان، فمن الممكن الاستفادة من الدراسات الإنسانية والاجتماعية بغية الوصول إلى فهم دقيق لمحل تنزيل الحكم وتطبيقه[٢].

تحقيق التكامل على مستوى الفلسفة[٣]

يقول قطب سانو: "وأياً ما كان الأمر، فإن التكامل المنشود اليوم بين المعرفة الشرعية والمعرفة الإنسانية في إطار الفسلفة، لابد من البدء فيه واستفراغ الوسع في

---

[١] يرى سانو أن من الأدوات القادرة على تحقيق التكامل المنهجي بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية: الاستحسان، الاستصحاب، وإشارة النص.. إلخ ويرى بأن استخدام هذه المناهج وغيرها سيكون له فائدة كبيرة في تفسير الظواهر الإنسانية والنفسية والاقتصادية والقانونية والتي تقوم العلوم الإنسانية والاجتماعية بدراستها. ص ١٨.

[٢] للمزيد من الأمثلة حول تكامل العلوم الشرعية مع العلوم الإنسانية والاجتماعية من حيث الموضوع أنظر عشوي. ص ٧٩-٨٠.

[٣] للمزيد حول هذا الموضوع، يراجع البحث القيم الذي نشره الأستاذ الدكتور قطب مصطفى سانو. في مجلة تفكر. العدد ١ المجلد ٣ ٢٠٠١م ص ١٤-١٦.

تحقيقه بصورة عاجلة إنقاذاً للمعرفة الإنسانية من الفراغ الروحي والقلق النفسي الذي تعيش فيه هذه المعرفة والمفتونون بها وبأهدافها وغاياتها المادية البحتة".[١]

إن التكامل بين المعرفة الشرعية والمعرفة الإنسانية والاجتماعية المعاصرة يمكن أن يتمركز في هذا الإطار حول سبل تطعيم المعرفة الإنسانية بفروعها ومناهجها بالفلسفة الناصعة التي تنطلق منها المعرفة الشرعية وهي الكتاب والسنة الصحيحة والعقل المهتدي بمقتضيات الوحي، ويستلزم هذا التكامل بين الفلسفتين ضرورة إعادة بناء المعرفة المتكاملة وفق أسس توحيدية ناصعة ترى في الوحي الإلهي الأزلي مصدراً دائماً وأساسًا لفلسفات المعارف وأهدافها وغاياتها.

إن تحقيق ذلك التكامل سواء من حيث المنهج أو الموضوع والفلسفة يجب عدم قبول هيمنة أصحاب أي علم على أصحاب علم آخر إلا بالدليل الشرعي والعقلي أو بالجمع بين الدليلين (الشرعي والعقلي) ودون هذا التكامل فإن الوقوع في عملية الانفصال والخلط بين موضوعات العلوم ومناهجها من جهة وأهداف هذه العلوم من جهة أخرى، فضلاً عن احتمال الوقوع في هيمنة مناهج بعض العلوم على مناهج علوم أخرى، بل واحتمال هيمنة سلطة الفقهاء وعلماء الدين على بقية العلوم والمختصين في الميادين الأخرى وخاصة ميادين العلوم الاجتماعية، مما سيؤدي إلى توقف أي تطور نوعي في هذه الميادين، كما أن هيمنة العلمانيين على زمام الأمور العلمية وغيرها أدى ويؤدي إلى استبعاد أي تأثير معرفي للدين[٢].

ومهما يكن من شيء فإن ثمة مجالات ومستويات عديدة لتحقيق التكامل المنشود بين المقررات الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية ولا يتسع المقام لسردها.

---

[١] سانو، قطب. ص ١٨. للمزيد حول هذا الموضوع أنظر مصطفى عشوي. ص ٧٨-٨١.

[٢] عشوي. ص ٥٩-٦٠.

الخاتمة

إن التكامل بين المقررات الشرعية والمقررات الإنسانية باستفادة كل واحد منها بما تتضمنه الأخرى من إيجابيات، أمر مطلوب يحتاج إليه في هذا العصر أملاً في تحقيق تكامل حقيقي يقوم على التخلص من الفصل المفتعل بين المعارف الشرعية والمعارف الإنسانية.

إن الدعوة إلى تكامل المقررات الشرعية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار الفكر الإسلامي هو الذي سيؤدي إلى تأصيل العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة تأصيلاً إسلامياً من جهة، وتجديد العلوم الشرعية من جهة أخرى؛ وذلك نتيجة لتلاقح هذه العلوم.

ونخلص القول بأن المعارف الشرعية يمكن لها أن تتكامل مع إيجابيات وحسنات المعارف الإنسانية على مستوى المنهج والأدوات البحثية وعلى مستوى الموضوع ونقطة الاهتمام والتركيز.

ولكن قبل كل هذا وذاك فإننا بحاجة إلى أن نزيل الخوف الذي في أنفسنا، وأن نطور ابتداءً من طرق التدريب على المناهج وكيفية تحصيلها، مع تطوير ما يحتاج إلى تطوير من هذه المناهج.

التوصيات

١. الاستفادة من المعارف والعلوم المعاصرة في المقررات الشرعية.

٢. تأصيل العلوم الإنسانية والاجتماعية في ضوء المبادئ الإسلامية. بحيث تعرض الحقائق والنظريات والفروض والتعميمات -التي تقدمها هذه العلوم- على التصور الإسلامي لحقائق الألوهية والكون والإنسان والحياة لاختبارها والوقوف على ما يتفق أو يختلف مع هذا التصور الإسلامي.

٣. إعادة تصحيح مناهج العلوم الشرعية والعلوم الإسلامية الاجتماعية في

جميع مراحل التعليم بطريقة تكاملية حتى تستوفي مطالب وحاجات الطلاب ونوعية المشكلات التي يواجهونها في حياتهم.

٤. ربط المقررات الشرعية بالبيئة وإضفاء روح من الحيوية والتجديد وروح الابتكار عليها.

٥. دوام مراجعة وتجديد ومواكبة آليات وأدوات البحث في كل من العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية في ضوء التغيرات والتطورات التي تطرأ على آلياتها وأدواتها نتيجة التغيرات والتطورات المتجددة الوقوع على مسار الحياة الإنسانية.

٦. الاهتمام باللغة العربية والعمل على أن تكون لغة مباشرة تتسم بالوضوح قراءة وفهما عند تأليف كتب اللغة العربية والمقررات الجامعية الأخرى لتتلاءم مع مستوى الطلاب.

٧. أن تتخطى الجامعات تعليم الحاسوب لإعداد الفهارس إلى خدمات حقيقية تستغل إمكانيات الحاسوب.

٨. عدم التطرف في رفض كل ما هو غير إسلامي والاستفادة من التراث الإنساني بالعدل والإحسان.

٩. تصميم مناهج جامعية تحقق الاندماج والتكامل (Integration) بين المعرفة الشرعية والتخصص في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع إعداد الكتب والقراءات المناسبة لكل تخصص من طرف الخبراء والمتخصصين.

١٠. ضرورة تخلص علماء الشريعة وعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية من مشكلة النقد الانفعالية، لتتيسر عملية الاندماج والتكامل.

١١. لا بد أن تتجه الجامعات نحو تخريج باحثين وعلماء يثبتون ويبلورون منهج -التكامل المعرفي- بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة، ومنهج التكامل والتفاعل لمختلف العوامل التي تتدخل في تشكيل الظواهر

النفسية والاجتماعية من جهة أخرى. كما يستدعي الأمر تخريج أجيال من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية ذوي دراية وعلم بالوحي مصدراً للمعرفة، وذوي إدراك للواقع النفسي والاجتماعي (الأبعاد الحضارية والثقافية)، وبالمنهج العلمي عند دراسة أية ظاهرة في مجال تخصصهم.

هذا ما استطعنا عمله في هذا البحث، فما كان فيه من صواب فهو من محض فضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من زلل وخطأ فمن نفسي وتقصيري، وأسأل الله العفو والمغفرة، فإن الجواد قد يكبو، وإن الصارم قد ينبو، وإن النار قد تخبو، وإن الإنسان محل النسيان، وإن الحسنات يذهبن السيئات. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

امزيان. محمد محمد. ١٩٨١م. *منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. سلسلة الرسائل الجامعية رقم ٤.

بابكر. علي أحمد. ١٩٩٥م. *علاقة علوم الشريعة بالعلوم الاجتماعية والانسانية المعاصرة*، ج٢. عمان، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات.

بدري.مالك. ١٩٨١م. *علم النفس الحديث من منظور إسلامي*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

بشير. زكريا. ١٩٨١م. *إسلامية التربية والتعليم*. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الترابي. حسن.١٩٩٠م. *قضايا التجديد- نحو منهج أصولي*. معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، السودان.

حسن. محمد عبد الغني. ١٩٦١م. *علم التاريخ عند العرب*. مؤسسة المطبوعات الحديثة.

حسين. أحمد إلياس. ٢٠٠١م. *نحو مفهوم إسلامي لعلم التاريخ*. الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

حسين. أحمد إلياس. ١٤١١هـ. *منهج البحث التاريخي عند الكافيجي في رسالته المختصر في*

علم التاريخ. مجلة كلية التربية، جامعة الخرطوم.

حمارشة. توفيق. ١٩٩٥م. *علاقة علوم الشريعة باللغة العربية*، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموح، ١٩٨٤، الأردن.

زرزور. عدنان محمد. ١٩٩٥م. *منهجية التكامل مع علوم الشريعة في ضوء التحديات المعاصرة*، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات الواقع والطموحات، الأردن ١٩٩٤م ج١ المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الزفتاوي. عصام أنس. محرم ١٤٢٣هـ ابريل ٢٠٠٢م.*نظرات في مشكلات التصنيف في العلوم الإسلامية*. مجلة المسلم المعاصر. السنة ٢٦. العدد ١٠٤.

سانو. قطب مصطفى. ٢٠٠١م. *التكامل بين الفكر المقاصدي ومناهج البحث في العلوم الإنسانية المعاصرة*. مجلة تفكر. المجلد الثالث. العدد ١. معهد إسلام المعرفة. جامعة الجزيرة. السودان.

السعدي. عبد القادر. ١٩٩٥م. *علاقة الشريعة باللغة العربية*. ج٢. عمان: بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات.

الشافعي،محمد بن ادريس. ١٩٧٩م. *الرسالة*، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة.

عبد القادر هاشم رمزي. ١٩٨٤ م. *الدراسات الإنسانية في ميزان الرؤية الإسلامية*. دراسة مقارنة. قطر. الدوحة. دار الثقافة.

عشوي. مصطفى. ١٩٩٧م. *نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية*، مجلة التجديد. السنة الأولى.

عطية. جمال الدين. د.ت. *أفكار مبكرة في أسلمة العلوم*. مجلة المسلم المعاصر. السنة ٢٨، العدد.١٠٩.

الغزالي. محمد. ١٩٩٥م. *العلوم الإسلامية والعلوم الشرعية في الجامعات*، مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، عمان ١٦-١٩ ربيع الأول ١٤١٥هـ. ج١.